



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية إندونيسيا

من أجل

برنامج التمكين الريفي لأغراض التنمية الزراعية

في مقاطعة سولاويزي الوسطى

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة البرنامج
v	موجز التمويل
vi	موجز البرنامج
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع اندونيسيا
5	الجزء الثاني - البرنامج
5	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
6	باء - أهداف البرنامج ونطاقه
6	جيم - عناصر البرنامج
8	دال - التكاليف والتمويل
11	هاء - التوريد، والصراف، والحسابات ومراجعتها
11	واو - التنظيم والإدارة
12	زاي - المبررات الاقتصادية
12	حاء - المخاطر
13	طاء - الأثر البيئي
13	ياء - السمات الابتكارية
14	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
15	الجزء الرابع - التوصية
17	الملحق موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها



الذيول

الصفحة		
1	البيانات القطرية	الذيول الأول:
2	التمويل السابق للصندوق في إندونيسيا	الذيول الثاني:
3	الإطار المنطقي	الذيول الثالث:
11	الهيكل التنظيمي	الذيول الرابع:



معادلات العملة

روبية إندونيسية	=	وحدة العملة
8 900 روبية إندونيسية	=	1.00 دولار أمريكي
0.112 دولار أمريكي	=	1 000 روبية إندونيسية

الموازين والمقاييس

2.204 رطل	=	1 كيلوغرام
1 طن متري	=	1 000 كيلوغرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية إندونيسيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج



المصدر: تقرير التقدير الذي أعده الصندوق.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتسليم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.



جمهورية إندونيسيا

برنامج التمكين الريفي لأغراض التنمية الزراعية في مقاطعة سولاويزي الوسطى

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	حكومة جمهورية إندونيسيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	37.9 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	قرض: 22.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 33.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط التمويل الذي يقدمه الصندوق:	منحة 340 000 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 500 000 دولار أمريكي تقريبا)
الجهات المشاركة في التمويل:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
مساهمة المقترض:	لا يوجد
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	3.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يتبنى البرنامج توجهاً منتظماً فيما يخص العوائق التي تؤثر على الأسر الفقيرة، ويدعم جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية العاملة في السوق من أجل إعادة توجيهه لمصلحة أفقر المجتمعات. ويعمل البرنامج على ثلاثة مستويات من الأثر: (أ) على مستوى الأسرة من خلال استهداف الأفقر بما في ذلك الأقليات العرقية والنساء، وبالتالي يكون مسؤولاً عن الأثر على مستوى العلاقات ما بين الأسر من خلال إيلاء اهتمام خاص لقضايا التمايز بين الجنسين؛ (ب) على مستوى المجتمع من خلال استهداف الأفقر؛ (ج) على مستوى النظام الاقتصادي في المقاطعة ككل، حيث أن مقاطعة سولاويزي الوسطى تعتبر خامس مقاطعة من حيث انتشار الفقر في القطر. ويشارك العديد من أصحاب الشأن في البرنامج وبالتالي سيستفيدون منه. وقد تم تبني هذا التوجه من أجل تحقيق هدف خلق الظروف المطلوبة لتوليد زيادة في الدخل وتحسين سبل المعيشة بين سكان الريف الأقل حظاً في الأراضي المرتفعة والمنخفضة والمناطق الساحلية لمقاطعة سولاويزي من خلال النمو الريفي المستدام. ويعتبر البرنامج شاملاً على الرغم من أنه يركز على أفقر المجتمعات ويختار العمل مباشرة مع المؤسسات والأسر في 150 من هذه المجتمعات التي تقع بشكل عام في الأراضي المرتفعة والمناطق الساحلية في المقاطعة.

لماذا هم فقراء؟ ينتج فقر المستفيدين عن عاملين: انخفاض قدرات وجودة المؤسسات المحلية وعدم ملائمة نشاطات القطاع الخاص. وتظهر مؤسسات القرى أثراً محدوداً في تأسيس عملية اتخاذ قرار شاملة وفي إدارة الموارد المتوفرة بإسلوب مستدام وعادل فيما يتعلق بالمستويات العليا للحكومة وفي ترويج عمليات القطاع الخاص. وينعكس هذا في الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في تخفيف النزاعات وفي موازنة الوصول غير العادل إلى الموارد المنتجة وللفرص المدرة للدخل، بالإضافة إلى مواجهة زيادة التدهور في نوعية البيئة والضرر الذي يلحق بالموارد الطبيعية. ويواجه العملاء الاقتصاديون الذين يمثلون القطاع الخاص الريفي صعوبات كبيرة بسبب عدم وجود روابط بين البنية التحتية والمعلوماتية، وعدم توفر الاستثمارات، وعدم توفر خدمات العمل الاستشارية، وعدم توفر الأمن فيما يتعلق بحيازة الأراضي.

ماذا سيقدم البرنامج لهم؟ فيما يتعلق بأفقر الأسر والنساء سيكون للإنتاج الزراعي المحسن والمشروعات الريفية الجديدة أو الموسعة أثر قوي فيما يتعلق بالحد بكل من الفقر والتهميش بالإضافة إلى زيادة قدراتهم للمشاركة في نشاطات الحكومة المدنية والمحلية، مما يؤدي إلى تعزيز قدراتهم على التطور الذاتي. وستتجه الفوائد المجمعة الناتجة عن برنامج اللامركزية الجاري نحو المجتمعات التي تظهر درجة أعلى من الكفاءة والشفافية والمساءلة الإدارية بين الموظفين المنتجين والمعنيين على جميع مستويات إدارة المنطقة. وستعزز الفرص الاستثمارية والحوافز الأفضل الناتجة عن البرنامج قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة للإنتاج بكفاءة وربحية والبحث عن الأسواق الجديدة لمنتجاتها. إن ازدياد تنافسية الأعمال التي تخدم الأسواق المحلية والعالمية سيحفز نمو الصادرات وبالتالي استدامة النمو الاقتصادي الريفي في المقاطعة. وستتدفق هذه الفوائد مباشرة إلى المجتمعات والأفراد الأكثر فقراً كنتيجة لآليات الاستهداف المستخدمة من قبل البرنامج. وستولد شبكات التواصل حديثة الإنشاء مجالاً واسعاً من الفوائد من خلال الوصول البري الأفضل للأسواق، ومرافق الري والمياه النظيفة، ومرافق البنية التحتية الأخرى التي تحددها المجتمعات. وسيزيد الوصول المتسع لأسواق المنتجات والمدخلات والخدمات من الحوافز للمزارعين من أجل

جعل عملياتهم تجارية من خلال إدخال التعديلات على التقنيات الزراعية، بينما تضيف كفاءة المشروعات الريفية المنتجة الناجمة عن تنمية البنية التحتية والتي ترتبط بدورها بحلقة العرض والقيمة إلى الفوائد الحالية الملموسة على سبل المعيشة لاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى مرافق النقل والمياه النظيفة.

كيف سيساهم المستفيدون في البرنامج؟ سيتم توفير فرص التقدم الاقتصادي إلى المجتمعات التي ستقوم بتحديد أولوياتها التنموية ومن ثم تنتقل إلى تخطيط وإدارة ومراقبة تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأولويات. ولكن، ستتوقف مشاركتها في البرنامج على قدرتها على تنمية ملكيتها لأهداف البرنامج ونشاطاته، وعلى قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية لتتكامل مع تلك التابعة للبرنامج. وتعتبر مشاركة كل من الأفراد والمؤسسات في تعبئة الموارد الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستفادة. وسيكون للبنية الداعمة للبرنامج دور ممكن في خلق البيئة الملائمة والقدرة الضرورية لإيجاد روابط مستدامة مع مجرى الاقتصاد الرئيسي لتوليد المزيد من الدخل الريفي.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية اندونيسيا

من أجل

برنامج التمكين الريفي لأغراض التنمية الزراعية

في مقاطعة سولاويزي الوسطى

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية إندونيسيا، وهي تتضمن قرضاً قيمته 22.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 33.9 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 340 000 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 500 000 دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل برنامج التمكين الريفي لأغراض التنمية الزراعية في مقاطعة سولاويزي الوسطى. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - أحرزت إندونيسيا تقدماً ملموساً نحو إعادة إحياء الديناميكية الاقتصادية المثيرة للإعجاب التي سادت لأكثر من عقدين قبل تدهور عام 1997. ولقد عرقلت الأزمة النمو وتسببت بفترة من الضغوط الاقتصادية الشديدة ومضاعفة معدلات الفقر. وأصبح من الضروري كخطوة أولى التقيد بالتزام نقدي ومالي من أجل خلق استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، تبعته إصلاحات هيكلية وسياساتية وتسييرية ما زالت مستمرة حتى الآن. وعاد النمو الاقتصادي بمعدل 3.8% ما بين 2000 إلى 2003 بدفع من قطاع التصنيع بشكل عام الذي يولد حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي. وتساهم الزراعة بـ 16 إلى 17%، وتساهم التجارة والفنادق والمطاعم بـ 15 إلى 16%. وتعتبر المحاصيل الغذائية أهم القطاعات الفرعية حيث تولد أكثر بقليل من 50% من مخرجات القطاع الزراعي؛ وتساهم المحاصيل غير الغذائية بـ 15 إلى 16% من الإجمالي، بينما تساهم الثروة السمكية بـ 14 إلى 15%، والثروة الحيوانية بـ 12 إلى 13%، والغابات بـ 6 إلى 7%. وقد تعرض نمو القطاع مؤخراً إلى بعض القيود حيث تعود زيادة الإنتاج إلى حد كبير إلى

¹ لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

التعافي من سنين الجفاف الطويلة في منتصف التسعينات. ولم يتغير إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية في السنوات الأخيرة إلا قليلاً بينما انخفض إنتاج المحاصيل الرئيسية الأخرى - المطاط وزيت النخيل وقصب السكر - مع تذبذبات حادة خلال السنوات الخمس الماضية. وتأتي الصادرات الزراعية بشكل عام من المطاط (7% من الإجمالي) والثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية والجمبري، التي تشكل مجتمعة أكثر من 80% من إجمالي القطاع.

2 - منذ 1999 قام القطر بخطوات مثيرة للإعجاب نحو إيجاد نظام ديمقراطي مفتوح وتمثيلي. وقد توصل إلى قرارات سياساتية ايجابية مثل تلك التي تضع القاعدة للمركزية، والاستقلالية المحلية، والتنمية التشاركية. ولكن تبقى الإنجازات غير متساوية في أنحاء القطر. وقد عانت العديد من المحافظات لاسيما في شرق اندونيسيا من الفقر أكثر من غيرها. ويتفشى الحرمان هناك أكثر منه في أماكن أخرى، وغالباً ما تعاني المجتمعات في المناطق الريفية النائية من التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ويستهدف البرنامج خامس أفقر المقاطعات في اندونيسيا: مقاطعة سولاويزي الوسطى التي تقع في شرق اندونيسيا.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - بدأ تعاون اندونيسيا مع الصندوق في عام 1980. ومنذ ذلك الحين، تم تنفيذ الاستثمارات المشتركة التي تضم 12 قرصاً من الصندوق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 240.5 مليون دولار أمريكي. وقد تم تقديم خمس منح أيضاً بقيمة إجمالية تبلغ 282 000 دولار أمريكي. وقد تم تخصيص 649 مليون دولار أمريكي من الموارد الوطنية و 174.8 مليون دولار أمريكي من مخصصات المساعدة التنموية الرسمية من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين. ويدعم الإقراض الجاري البالغ 68.4 مليون دولار أمريكي: (أ) مشروع توليد الدخل للمزارعين الحديين والمعدمين - المرحلة الثانية الذي سينتهي تنفيذه في سبتمبر/أيلول 2005؛ (ب) برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعيدة في مرحلة ما بعد النزاع الذي يخضع لاستعراض منتصف المدة لمرحلة السنوات الأربع الأولى بموجب الآلية الإقراضية المرنة؛ (ج) برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية وقد تم الانتهاء من تنفيذ النشاطات الأولية.

4 - وتؤكد التجربة المستمدة من هذا التعاون أهمية توجهات وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية التي تشير إلى: (أ) أهمية البناء المؤسسي كمخرج للعملية التشاركية وكمطلب أساسي لاستدامة مجموعات المجتمع المحلي؛ (ب) أسلوب تراكم الادخارات وتعبئة الموارد للإقراض ضمن مجموعات المساعدة الذاتية التي يديرها الفقراء كحجر أساسي لعملية تمكين الوصول إلى موارد الائتمان الرئيسية؛ (ج) اعتبار القطاعات غير الرسمية وغير الزراعية كمصادر للعديد من الفرص المدرة للدخل؛ (د) أهمية دعم عملية الانتقال من زراعة الكفاف إلى اقتصاد يستند على السوق، ويحتاج دعم الأنظمة الزراعية إلى أن يكون مخصصاً للمواقع الجغرافية ويقدم مجموعة واسعة من الخيارات؛ (هـ) ضرورة معالجة الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة على اعتبار ذلك قضية متقاطعة؛ (و) إدارة استثمارات البنية التحتية في القرى كأداة لتمكين مؤسسات المجتمع ومساهمة للشعور المعزز بالملكية والمسؤولية تجاه صيانة المشروعات أو المرافق المقامة. وقد دون البرنامج المقترح هذه المعرفة بالإضافة إلى التوصيات الاستراتيجية الواسعة التي سجلتها شراكة التعلم الأساسي في اتفاق نهاية التقييم الذي تمخضت عنه عملية تقييم البرنامج القطري التي انتهت مؤخراً. وتشير التوصيات إلى أهمية إدماج الدعم الموجه إلى رفع الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية بأسلوب مستدام

ضمن مبادرات تمكين المجتمع وصياغة رأس المال الاجتماعي. وتلقي الضوء أيضاً على أهمية إيلاء الأهمية الكافية لتوليد المعرفة واستقطاب التأييد والحوار السياساتي.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع اندونيسيا

5 - سياسة اندونيسيا من أجل استئصال الفقر. قام القطر في عام 2003 بصياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة التي وعد بإنهائها بحلول نهاية عام 2004. وتدرك الوثيقة أن الحد من الفقر لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام المجتمع الوطني بأكمله بمعالجة الفقر على أنه الأولوية الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إقامة تحالف بين الشركاء المختلفين وإلى العمل المنسق سوياً من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، التزمت الحكومة بزيادة ميزانية الدعم من أجل تعميم الحد من الفقر عبر أدوات التخطيط والميزانية المختلفة؛ وتحديد القضايا السياساتية التي تعيق الحد من الفقر وتحسين التنسيق بين الاستراتيجيات والمداخلات. وتختار الوثيقة أيضاً أربعة مواضيع عامة تحتاج إلى الدراسة أثناء صياغة الاستراتيجية: (أ) خلق الفرص المدرة للدخل؛ (ب) تمكين المجتمع المحلي؛ (ج) تنمية رأس المال البشري والقدرات؛ (د) الحماية الاجتماعية. وتحتيز الاستراتيجية المنبثقة بوضوح نحو اللامركزية، الشيء الذي يؤكد إنشاء لجان الحد من الفقر على مستوى المنطقة. وهذه اللجان مسؤولة عن صياغة وثائق استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بها على أساس التقييمات التشاركية للفقر.

6 - استراتيجية الصندوق في اندونيسيا. تم إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية عندما كانت الأزمة المالية والسياسية الحادة في 1997/1998 قد وصلت إلى ذروتها. وبدأت حينها البيئة التنموية بالتركيز على الحاجة إلى المزيد من الأساليب التشاركية على مستوى القاعدة للقضاء على الفقر الريفي في وجه الإخفاقات الكبيرة للتوجه المركزي السابق. ومرة أخرى تم اعتبار التنمية الزراعية والريفية على أنها متطلب أساسي للحد من الفقر. وقد أوصت الوثيقة بالتركيز على التنمية طويلة الأمد، وبالتالي عدم اختيار الانضمام إلى عمليات الإغاثة التي تقوم بها الجهات المانحة الأخرى. وقد أوصت أيضاً بالاختيار الدقيق للاستثمارات من أجل بناء مقاومة الفقراء وتقوية استراتيجيات سبل المعيشة ضد الصدمات الخارجية. وكان التركيز على استهداف أفقر المحافظات وضمن هذه المحافظات على الأراضي الجافة والبلدية والمناطق المتدهورة بيئياً في الأراضي المرتفعة والساحلية. وقد تم تحديد المجموعات الاجتماعية الأكثر حرماناً بما في ذلك المزارعون المهمشون والمجموعات من السكان الأصليين على أنها بحاجة إلى الحصول على أشد الاهتمام. وقد أدركت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الدور الفعال للبناء المؤسسي كنقطة دخول رئيسية للتنمية؛ وبالإضافة إلى ذلك أدركت أهمية بناء قدرة الأسر الريفية الفقيرة على توليد الدخل بينما تعالج القضايا السياساتية الهامة محلياً.

7 - الأساس المنطقي للبرنامج. إن الجولات الثلاث للانتخابات الديمقراطية السلمية في عام 2004 هي دليل على النضوج السياسي الذي وصل إليه المجتمع الإندونيسي. وقد أهتم بيئة التجديد والتغيير المنبثقة في الإدارة العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص عملية صياغة هذا البرنامج، وأضافت إلى الاستثمار المقترح مجموعة من التوجهات الجديدة.

8 - بينما تبقى المبادئ المنصوص عليها في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية السابقة مجدية، يتوقع هذا الاستثمار الجديد حدوث تحديث نهائي للوثيقة يدعم المنحى الذي يختاره القطر نحو تحقيق أهدافه. واستناداً على التجربة السابقة، يدون النموذج المنبثق أيضاً الفرصة التي يمكن أن يوفرها التوجه البرنامجي حيث تستطيع الأصوات المحلية لاسيما أصوات الفقراء صياغة الأساليب الجديدة المستدامة لخلق التنمية من خلالها. ويدعم الدور الذي تسعى الحكومة للقيام به كجهة ممكنة للتنمية. كما تبحث عن الأساليب لترويج الاستدامة من خلال دعم الروابط التي تغذيها الموارد والاهتمامات المحلية. وينظر إلى القضايا المحلية بمنظور منظم وبالتالي يتمتع هذا البرنامج عن قولبة الأجوبة في معادلة مسبقة الصياغة، أو في حزم حلول مسبقة الإعداد. كما يتمتع هذا البرنامج عن تجاهل الشركاء الذين يستطيعون تقديم الفرص للفقراء، هذه الفرص التي كانت تعتبر "غريبة" بالنسبة إلى مبادرات الحد من الفقر. ويرحب البرنامج المقترح بأي شريك يمكن أن يشرك الفقراء بأسلوب عادل ويلتزم بجعلهم يلعبون دوراً رئيسياً في صياغة النمو الاقتصادي الواسع. ويرى السوق على أنه أكثر المؤسسات ملائمة لتقديم الفرص لنمو الدخل المستدام بشرط تمكن العملاء من المنافسة بشروط عادلة. ويأخذ بعين الاعتبار مختلف العملاء التجاريين المعرفين "بالقطاع الخاص الريفي" والذي يتراوح بين أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، والعمال الريفيين المأجورين، والمربين، والتجار الصغار، وأصحاب المشروعات الصغيرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية الخاصة مثل موردي المدخلات، ومؤسسات التمويل الصغير، وشركات النقل، والمصنعين الزراعيين، وتجار المواد الأولية وغيرهم من عملاء السوق الكبار الذين يقطنون أو لا يقطنون المناطق الريفية.

9 - تظهر التجربة في بيئات دول أخرى أنه غالباً ما تكون الكيانات التجارية السائدة مستعدة للتعامل مع المجتمعات الريفية الفقيرة من أجل تحقيق أهدافها المؤسسية، وأنها من خلال ذلك تستطيع توفير الفرص للوصول إلى التمويل المستدام والتكنولوجيا والأسواق والتوظيف. إن الاستهداف المحدد للمساعدات من أجل مساعدة الشركات القائمة على تقادي المعوقات في التعامل الناجح مع أصحاب الحيازات الصغيرة، قد يكون أسلوباً يتمتع بجوى اقتصادية أكبر واستدامة لإيصال فرص الحد من الفقر إلى المجتمعات الريفية المهمشة. ومن هذا المنظور، سيستفيد كلا الطرفين حيث يزداد استقطاب الموارد المحلية لأن الفائدة الذاتية للشركاء تتكامل مع تلك المستمدة من برنامج التنمية.

10 - ولا يعتبر هذا النموذج المجتمعات على أنها مجرد هياكل حجرية ثابتة. ويدرك أنه غالباً ما لا تكون القرى "مجتمعات" بكل معنى الكلمة وأن الضغوط لاختيار النماذج التنموية قد تسببت في الماضي بتجزئة رأس المال الاجتماعي وخلق ظروف نزاع استمرت طويلاً. إن إعادة العمل بمبدأ "الوحدة بالتنوع"، كما يدعو له الشاعر الوطني، يتطلب تدخل الشركاء الذين يتمتعون بخبرة طويلة وموهبة طبيعية في الاستماع إلى أصوات المهمشين ورفع مطالبهم وتطبيق التوجهات التشاركية للتنمية. وتعتبر منظمات المجتمع المدني مثلاً على هؤلاء الشركاء الذين لا بد من جلبهم إلى مبادرة الحد من الفقر حيث أنه من خلال جهودها في استقطاب التأييد وتمكين المجتمع غالباً ما أثبتت أنها الأفضل في توريد السلع العامة. وبالإمكان رؤية المصارف على أنها تدعم النمو الحضري؛ لأن استثماراتها تدعم الاستهلاك وعملية التصنيع في القطر. إن الإيداعات قصيرة الأجل، ومنتجات الإقراض غير الملائمة وإدارة المخاطر الضعيفة تجعل المصارف غير فعالة في جهودها لدعم عمليات القطاع الخاص الريفي وتضطرها إلى الخروج من القطاع الزراعي. وعلى الرغم من انخفاض أهمية الزراعة فيما يتعلق بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت المقاطعة تعتمد على الزراعة لـ 55% من المساهمة على مستوى المقاطعة. وبينما يعتمد 60% من قوة العمل الوطنية و76%

من الفقراء في الريف على الزراعة (أي بانخفاض بحوالي 20% منذ بداية السبعينات)، تبلغ هذه المعدلات أعلى بكثير في المقاطعة. وتجد المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتعلقة بالزراعة أو الموارد الطبيعية في المحافظات الأفقر مثل سولاويزي الوسطى صعوبة في الازدهار وتوليد الدخل وفرص العمل بسبب عدم توفر التمويل وخدمات العمل الاستشارية والبنى التحتية التي قد تقلل من الآثار السلبية للعزلة المعلوماتية والجغرافية والسياسات الممكنة التي تتم صياغتها أحياناً ولكن لا يتم تنفيذها.

11 - تعتمد الاستراتيجية المنبثقة على ما يلي:

- توجه تشاركي ولا مركزي لتنمية المجتمعات المهمشة في المناطق الجغرافية التي تعاني من الحرمان؛
- الفكرة التي تنص على قيام الحكومة على جميع المستويات بلعب دور تسهيلي وممكن لمعالجة التغيرات السياسية والتنظيمية الضرورية للحد من الفقر لدى الفقراء في الريف؛
- الفكرة التي تنص على أن القطاع الخاص - الذي يعتبر تجسيدا للفعاليات الاقتصادية بما في ذلك المجموعة المستهدفة - والمجتمع المدني أصبحا عنصرين حيويين للتحالف مع كيانات القطاع العام من أجل خلق فرص مستدامة لنمو الدخل الريفي؛
- حقيقة كون الاستثمارات الناجحة تعتمد على إدماج الظروف الممكنة في نموذج واحد؛
- لابد للاستدامة من الاعتماد على مبدأ الملكية والمصلحة الذاتية، بالإضافة إلى الموارد التي تمت تعبئتها من قبل الأفراد والمؤسسات المساهمة في الاستثمار.

الجزء الثاني - البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - تتمتع المقاطعة بوفرة الموارد الطبيعية ومناخ ملائم جداً ومراكز بحوث ومعرفة مزدهرة. وتعتبر مصدراً صافياً للحبوب والمحاصيل النقدية. ولكنها لا تستثمر ميزتها النسبية إلى الحد الأقصى، لاسيما وأن الفقر يؤثر على 65% من السكان ويصل من 80 إلى 90% في الأراضي المرتفعة والمناطق الساحلية. وتظهر المجتمعات التي تقطن هذه المناطق الهامشية تشققات اجتماعية معقدة حيث يزيد تدفق الهجرة من الضغط على حيازة الموارد المنتجة التي لا نزاع عليها إلى الآن. وقد قادت المنافسة بين المزارعين المهاجرين الأكثر تأهيلاً ومزارعي الكفاف الأصليين إلى نزاعات واضحة جلية. ويمثل حرمان المجموعات من السكان الأصليين، الذين يعيشون في عزلة عن باقي المجتمع في المقاطعة، خسارة رئيسية فيما يتعلق بالقدرة الكامنة لنمو النظام الاقتصادي بأكمله. وتعمل الوكالات الأخرى التي لها نشاطات في المقاطعة في قطاعات متنوعة تتراوح من الصحة إلى الزراعة. وتضم هذه الوكالات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي اللذين ينسحبان الآن لاسيما أن حالة الطوارئ في منطقة بوسو تتراجع تدريجياً. ويعمل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي في مناطق عديدة ويغطيان قطاعات مثل البنية التحتية والتمويل الصغير. ولكن المجموعة المستهدفة للصندوق قد استمرت أيضاً على هامش هذه البرامج. وتعمل المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة كير الدولية، وخدمة الكنيسة العالمية، والسلك الطبي الدولي، ومنظمة ميرسي،

ومؤسسة بيسريكا، في المقاطعة أيضاً وتحصل على تمويل من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لصالح برامج محددة. ولكن منطقة بوسو قد استقطبت الجزء الرئيسي لمساعدات كهذه. ونتيجة لذلك، لا يوجد خطر ازدواجية العمل مع البرامج الرئيسية الأخرى. ويعكس هذا البرنامج الاستفادة من هذه التجارب ويوفر المساحة اللازمة لإعادة تطبيق أو تعديل المبادرات المحلية الناجحة مثل إدارة الموارد الطبيعية المستندة على المجتمع التي لم تكن مدعومة بنتائج التغيير السياساتي. ومن أجل هذا، وفر البرنامج المجال للحوار السياساتي بين الهيئات التشريعية والإدارية المختلفة المعنية بصياغة سياسة تستجيب للقضايا التي تثيرها المجتمعات الفقيرة من أجل وضع إطار مؤسسي للنماذج الناجحة وإعادة تطبيقها على مستوى المقاطعة أو حتى على مستوى القطر عندما يكون ذلك ممكناً.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

13 - سيكافح البرنامج الفقر من خلال خلق الظروف التي تقود إلى زيادة الدخل وتحسين الظروف المعيشية بين المجتمعات المهمشة من خلال النمو المستدام للنشاط الاقتصادي الريفي. ويقترح إطار البرنامج احتياج الأسر الفقيرة في المجتمعات المهمشة لثلاثة متطلبات أساسية لتحقيق هذا الهدف الرئيسي: *الفرص* المتوفرة لزيادة الأصول والدخل على أساس مستدام، و*القدرة* على استغلال هذه الفرص، و*البيئة الداعمة* خارج نطاق المجتمع التي تجعل حدوث ما تقدم ممكناً.

14 - أظهرت التجربة أنه إذا ما أُريد للزيادة في القدرات الاجتماعية والبشرية (بما في ذلك توريد الخدمات الاجتماعية) أن تكون مستدامة فلا بد من حدوث زيادة موازية في الدخل والفرص الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، تعتمد صيانة واستدامة الأصول الجديدة بشكل حيوي على ملكية المجتمع والقدرات المؤسسية، بينما يتعلق مدى عدالة انتشار ثمار هذه التنمية بمستويات رأس المال الاجتماعي. وبالتالي، إذا كانت الزيادة في الأصول طويلة الأمد وفرص الدخل الزراعي وغير الزراعي ستنم من خلال التركيز على الموارد الطبيعية وعلى تنمية المشروعات، لابد من بناء قدرات المجموعات التي قد يتم تجاهلها في حالات مختلفة والتي تجاهلتها تاريخياً عمليات التنمية، لاسيما النساء والمعدمين. وتحتاج الجهود التي تهدف إلى زيادة قدرات المجتمعات على تخطيط وإدارة تنميتها إلى التكامل مع الجهود التي تهدف إلى خلق بيئة ممكنة للنمو *للمنحرفين* من خلال دعم السياسات العامة سريعة الاستجابة والفعالة، والمؤسسات والخدمات التي تصل إليها المجتمعات المهمشة. وإذا ما كانت ستنم زيادة تنوع وقوة النشاط التجاري في المقاطعة، لاسيما في الأسواق الزراعية وقطاع العمل الزراعي والخدمات المالية التي لها انتشار محدود الآن، وإذا ما كان سيتم ترويج النمو الريفي، لابد من توسيع البنية التحتية الإنتاجية الأساسية إلى المناطق التي لا يتم تخدمها حالياً. وتتطلب إقامة الروابط بين المؤسسات على مستوى المجتمع والمؤسسات الرسمية للدولة مع الأسواق الدعم لتحقيق الزيادة المستدامة في توفر المدخلات والخدمات الهامة لسبل المعيشة الاقتصادية للفقراء.

جيم - عناصر البرنامج

15 - ومن أجل الاستجابة إلى هذه الاحتياجات يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر: (أ) *تنمية المشروعات الريفية بصورة مستدامة*؛ (ب) *البنية التحتية الريفية*؛ (ج) *إدارة البرنامج والتنمية المؤسسية*.

16 - وسيمكن **العنصر الأول** الفقراء في الريف، الرجال منهم والنساء، من استخدام الخدمات المالية والفنية والتسويقية والحكومية من أجل زيادة رفاههم الاقتصادي. وسيتم تحقيق ذلك من خلال بناء قدرات المؤسسات القروية على تخطيط وإدارة مبادراتها التنموية ومن خلال تأسيس عمليات اتخاذ القرار التي تشرك أفقر الأسر لاسيما النساء والأقليات العرقية. وسيتم دعم المؤسسات القروية في إعداد خطط عملها وميزانياتها السنوية التي سيتم تقديمها إلى سلطات المنطقة لإدماجها في خطط العمل والميزانيات العائدة لها. وسيدعم هذا العنصر أيضاً مجموعات المشروعات على مستوى القرية وغيرها من المجموعات في تنمية خطط الأعمال وإقامة الروابط مع السوق والمصارف. وسيدعم (أ) الإدماج التجاري لها؛ (ب) إنتاجيتها؛ (ج) تعزيز قدرات موردي خدماتها واستدامة أساليب إدارة مواردها الطبيعية. وسيمكن تحقيق ذلك من خلال فرق مختلفة من المسهلين والمدربين الذين سيعملون مع مؤسسات القرى والمشروعات الفردية والجماعية وتقديم الدعم المتخصص الضروري الذي يحتاجونه لإعداد: (أ) خطط العمل والميزانيات السنوية، التي سيتم تمويلها جزئياً من قبل البرنامج وجزئياً من قبل الحكومة المحلية، وستعكس أيضاً اهتمامات أفقر الأسر؛ (ب) خطط استخدام وإدارة الموارد الطبيعية على مستوى القرية لتحسين وزيادة عدالة الوصول إلى الأراضي الزراعية والغابات والإدارة المستدامة لها؛ (ج) خطط الأعمال للمشروعات على مستوى القرية بما في ذلك متطلبات التمويل. وسيتم دعم الأفراد والمجموعات في تحليل فرص السوق وأفضل الأساليب للتعامل مع السوقين الرئيسيين. وستتم مساعدة أفقر الأسر على تشكيل مجموعات الادخار والائتمان استناداً على الظروف المتشابهة والمتجانسة. وسيتم تقديم مجموعة من الدورات التدريبية لمجموعات الأسر لبناء قدراتها ودعمها في تعبئة المدخرات التي ستستخدمها للإقراض الداخلي من أجل إيجاد المنهجية وتعزيز المهارات الضرورية لإدارة الائتمان والادخار. وستحرر الأموال العامة التابعة للمجموعة الأعضاء من مخاطر العلاقات الاستغلالية مع مقرضي الأموال أو الوسطاء الذين يقدمون القروض الآن بمعدلات فائدة مرتفعة جداً مما ينعكس سلباً على أسعار محاصيل الفقراء.

17 - سيدعم البرنامج تنمية منتجات الإقراض الملائمة وتوفير التمويل من خلال مرفق إعادة التمويل الريفي للمصارف التجارية والريفية وشركات التمويل من أجل تحقيق احتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لرأس المال العامل والاستثمار. وسيقوم أيضاً بتمكين المجتمعات الهامشية التي تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك من الوصول المستدام إلى التقنيات الملائمة والمهارات الإدارية وكيانات القطاع الخاص العاملة في حلقة العرض الريفية للسلع والخدمات. وسيقوم البرنامج بتدريب ودعم المرشدين الزراعيين وموردي استشارات الأعمال والخدمات الفنية للمزارعين الفقراء. وستتم تعبئتهم لخدمة المزارعين وتقديم المساعدة الفنية، مثل تبني التقنيات المحسنة من خلال الإرشاد لمساعدتهم على تحقيق متطلبات السوق. وستحتاج مثل هذه الخدمات الاستشارية إلى التمويل من كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعون، من أجل ضمان استدامتها. وستكون هذه الاستشارات والخدمات موجهة بقوة السوق.

18 - وسيشتمل **العنصر الثاني** على تنمية قدرات الوكالات الفنية والمجتمعات للمشاركة في التوجهات التشاركية لاختيار وتصميم وإنشاء وإدارة المرافق؛ وسيوفر أيضاً التمويل لبناء مرافق كهذه. وستقوم المجتمعات بتحديد الاستثمارات في البنية التحتية؛ وستقوم بتقديم طلبات التمويل ومن ثم إدارته لمشروعات البنية التحتية المرتبطة بمناطقها. ويمكن للأقسام الفنية القيام بإدارة المشروعات الأخرى الأكثر تعقيداً. ولكن، ستحقق اتفاقيات المنح أو توريد

الأعمال العامة علاقات المساءلة بين المجتمعات والأقسام الفنية ليس فقط فيما يتعلق بمسؤولية تمويل العمليات والصيانة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بنوعية المشروعات. وسيكون الرصد والإشراف مسؤولية مشتركة في الحالتين.

19 - وسيشتمل **العنصر الثالث** على دعم تأسيس إدارة فعالة ومرنة للبرنامج من خلال تعزيز المؤسسات الريفية الحالية. وسيهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات المعنية لتطبيق مبادئ البرنامج في المبادرات التنموية الأخرى. وسيضم العنصر المساعدة التشغيلية واللوجستية وتقوية الدعم لعمليات التنفيذ والإشراف وسيركز على خلق نظام رصد وتقييم عالي الكفاءة من أجل إدارة الأثر لتحقيق النتائج والروابط مع مبادرات العمل السياساتي. وسيكون هذا نشاطاً أساسياً يهدف إلى مساعدة الحكومة على الاستجابة إلى طلبات التغيير السياساتي المنبثق عن تحليل العوائق الهيكلية التي سيقوم الفقراء بإجرائها في قراهم وسيتم نقلها إلى متخذي القرارات وفقاً لمستوى اللامركزية في المنطقة. وسيقوم البرنامج بشكل خاص بتشجيع الجهات الممكنة في جميع المستويات من أجل الاستجابة إلى طلبات كهذه من خلال تأسيس وظيفة تستند على النتائج وممولة من المنح، ألا وهي مبادرة العمل السياساتي، التي ستحصل على معلومات عن تنفيذ السياسات الجديدة من البرنامج القطري بأكمله الذي يدعمه البرنامج.

20 - وتعالج هذه الوظيفة التوصية الأساسية لتقييم الحافظة القطرية التي أعربت عن الحاجة إلى إجراء الاختبارات على الأرض كأداة رئيسية في توليد المعرفة والتوثيق وكأساس للحوار السياساتي واستقطاب التأييد. وتمثل مبادرة العمل السياساتي فرصة للحوار الذي يمكن الفقراء من استقطاب التأييد وترويج التغيير السياساتي. وسيأتي التحفيز كاستجابة مباشرة للدعوات المتولدة على مستوى القاعدة وتقديم الخدمات الحقيقية لهم من خلال التعويض القائم على النتائج للإنفاق المصروف أثناء تحليل وصياغة مسودة السياسة.

دال - التكاليف والتمويل

21 - تم تقدير تكلفة البرنامج بحدود 37.9 مليون دولار أمريكي. ويعتبر عنصر تنمية المشروعات الريفية المستدامة أكبر العناصر، حيث يمثل 49% من التكاليف الأساسية، بينما يشكل التمويل الريفي أكبر العناصر الفرعية. وتعتبر البنية التحتية الريفية ثاني أكبر العناصر حيث تمثل 34% من التكاليف الأساسية، بينما يشكل صندوق البنية التحتية المجتمعية العنصر الفرعي المسيطر. ويمثل عنصر إدارة البرنامج والتنمية المؤسسية 16% من التكاليف الأساسية. وتمثل مجموعتا الصناديق المخصصة لاستخدام المجتمعات والأفراد التي تدعمها المقاطعة والحكومات المحلية - صناديق ائتمان للمشروعات والبنية التحتية المجتمعية - 66% من التكاليف الأساسية. ويستهلك التركيز القوي على تنمية قدرات المجتمع 13% من التكاليف الأساسية، بينما تعتبر المصروفات المتكررة منخفضة وتبلغ 7% فقط.

22 - سيقوم الصندوق بتمويل 89.6% من تكاليف البرنامج من خلال قرض، و1.3% من خلال منحة لدعم مبادرة العمل السياساتي (انظر الفقرة 19). وستقوم الحكومة المركزية وحكومة مقاطعة سولاويزي الوسطى وحكومات المناطق التسع بتحقيق التوازن في التكاليف. ولا تشتمل خطة التمويل مساهمة المستفيدين نظراً للتوجه البرنامجي المتبنى في التصميم، ولكنه من المتوقع أن تكون مساهمة المستفيدين عينية من خلال توفير العمالة للنشاطات التي تنبثق عن البرنامج بما في ذلك تكاليف التشغيل والصيانة لتوريد المياه ومرافق الري والطرق الزراعية. ولم يتم إدراج مساهمة المصارف والشركات المتعاونة أيضاً.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج⁽¹⁾
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تنمية المشروعات الريفية المستدامة					
تمكين المجتمع	4 541.6	89.3	4 630.9	2	13
التمويل الريفي	189.3	11 618.9	11 808.2	98	32
مبادرات الإنتاج الريفي المستدام وسلسلة القيمة	1 720.0	121.1	1 841.2	7	5
المجموع الفرعي	6 450.9	11 829.4	18 280.3	65	49
البنية التحتية الريفية	121.0		121.0	-	-
إدارة الاستثمارات المجتمعية					
صندوق البنية التحتية المجتمعية	583.0	12 000.0	12 583.0	95	34
المجموع الفرعي	704.0	12 000.0	12 704.0	94	34
إدارة البرنامج والتنمية المؤسسية					
المرافق الحكومية والإشراف	4 734.1	403.6	5 137.7	8	14
مبادرة العمل السياساتي	500.0	-	500.0	-	1
الرصد والتقييم	313.9	-	313.9	-	1
المجموع الفرعي	5 548.0	403.6	5 951.6	7	16
مجموع التكاليف الأساسية	12 703.0	24 233.0	36 936.0	66	100
الطوارئ المادية	181.4	11.2	192.6	6	1
الطوارئ السعرية	691.8	44.4	736.3	6	2
مجموع تكاليف البرنامج	13 576.2	24 288.6	37 864.8	64	103

¹ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.


 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 2: خطة التمويل (أ)
 (بـآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ			
تنمية المشروعات الريفية المستدامة											
تمكين المجتمع	89.9	4 479.5	-	-	10.1	505.3	13.2	4 984.8	95.3	4 753.8	135.7
التمويل الريفي	99.7	11 795.3	-	-	0.3	37.2	31.2	11 832.6	11 634.9	187.0	10.6
مبادرات الإنتاج الريفي المستدام وسلسلة القيمة	87.1	1 776.0	-	-	12.9	261.9	5.4	2 038.0	127.3	1 852.9	57.7
المجموع الفرعي	95.7	18 050.9	-	-	4.3	804.4	49.8	18 855.3	11 857.5	6 793.8	204.0
البنية التحتية الريفية											
إدارة الاستثمارات المجتمعية	100.0	136.0	-	-	-	-	0.4	136.0	-	136.0	-
صندوق البنية التحتية المجتمعية	100.0	12 583.0	-	-	-	-	33.2	12 583.0	12 000.0	583.0	-
المجموع الفرعي	100.0	12 719.0	-	-	-	-	33.6	12 719.0	12 000.0	719.0	-
إدارة البرنامج والتنمية المؤسسية											
المرافق الحكومية والإشراف	51.7	2 819.1	-	-	48.3	2 631.9	14.4	5 451.0	431.1	4 534.9	485.0
مبادرة العمل السياساتي	-	-	100.0	500.0	-	-	1.3	500.0	-	500.0	-
الرصد والتقييم	100.0	339.5	-	-	-	-	0.9	339.5	-	339.5	-
المجموع الفرعي	50.2	3 158.6	7.9	500.0	41.8	2 631.9	16.6	6 290.5	431.1	5 374.4	485.0
إجمالي تكاليف البرنامج	89.6	33 928.5	1.3	500.0	9.1	3 436.3	100.0	37 864.8	24 288.6	12 887.2	689.0

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

23 - سيتم التوريد وفقاً للخطوط التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. وسيتم توريد جميع المواد التي تصل تكلفتها إلى أكثر من 100 000 دولار أمريكي على أساس المناقصات التنافسية الدولية. وسيتم توريد جميع الأعمال المدنية والسلع والخدمات (بما في ذلك المساعدة الفنية وموردو الخدمات) التي تتراوح تكلفتها ما بين 100 000 دولار أمريكي و20 000 دولار أمريكي على أساس المناقصات التنافسية المحلية. وستتطلب جميع العقود التي تصل تكلفتها إلى أكثر من 20 000 دولار أمريكي، الموافقة المسبقة للوكالة المتعاونة بما في ذلك، المساعدة الفنية والتدريب، وتوصيف المهام والمؤهلات والخبرة الملائمة للصندوق. وسيتم توريد جميع السلع التي تقل تكلفتها عن 20 000 دولار أمريكي على أساس إجراءات التسوق المحلي التي تقبلها الوكالة المتعاونة. وسيتم توريد السلع والخدمات التي تقل تكلفتها عن 2 000 دولار أمريكي على أساس الشراء المباشر.

24 - سيتم الصرف من تمويل الصندوق على مدى ست سنوات. وستعتمد النسب الحقيقية على زيادة القدرات واستجابة المستفيدين لفرص وخدمات التمويل التي توفرها الوكالات وموردو الخدمات العاملون من خلال البرنامج. وستقوم وزارة المالية بفتح ومتابعة حساب خاص لتمويل حصة الصندوق من المصروفات من خلال تخصيص موثق لـ 2.0 مليون دولار أمريكي. وسيقوم الصندوق بالصرف من الحساب الخاص على أساس طلبات السحب التي يقوم مسؤول البرنامج الوطني بإعدادها وتقديمها إلى الوزارة. وستقوم الوزارة بالصرف من الحساب الخاص إلى حسابات البرنامج المفتوحة بالعملة المحلية التي تتابعها المكاتب المحلية للخزانة الوطنية وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية. وستطبق أحكام القرار 35 للمقترض على منح أو إعادة إقراض حصيلة قرض الصندوق من الحكومة المركزية إلى حكومات المقاطعات والأقسام. وبالإمكان السحب من حساب القرض استناداً على كشوفات الإنفاق وفقاً لتصنيف الإنفاق المحدد بالتعاون ما بين الحكومة والصندوق والوكالة المتعاونة. وسيتم إعداد التقارير المالية على أساس نصف سنوي وتقديمها إلى الصندوق والوكالة المتعاونة من أجل مراجعتها. وستقع المسؤولية الكلية للمراجعة على عاتق مراجع حسابات مستقل من القطاع الخاص بموافقة الصندوق ووفقاً لخطوطه التوجيهية.

واو - التنظيم والإدارة

25 - تدعو طبيعة البرنامج التي تستند على المجتمع ويقودها الطلب إلى تبني نهج للتنفيذ يستند على النتائج ويتطلب بنية إدارية صغيرة ولكن فعالة. وبالنظر إلى أن التصميم يفسح المجال أمام مزيج من الشركاء من خلفيات مؤسسية مختلفة، فإن الهيكل التنظيمي يسمح بتعاونهم مع عناصر القطاع الخاص والمدني في الهياكل القائمة حالياً للإدارة العامة. وسيبنى البرنامج سياسة العمل ضمن الهياكل المؤسسية القائمة وتقويتها وليس من خلال هياكل موازية لها.

26 - ستقوم وزارة الزراعة باستضافة مكتب البرنامج الوطني، الذي سيكون مسؤولاً عن التنسيق والإشراف على البرنامج. وستكون اللجنة التوجيهية الوطنية هي المنبر لعرض تقارير الإنجاز والحوار بالإضافة إلى توفير الإرشاد السياساتي والتغيير. وستضم العديد من الوزارات، بما في ذلك وزارة الغابات والمحاصيل المزرعية، ووزارة المالية، والوكالة الوطنية لإدارة الأراضي، ووزارة الموارد السمكية والبحرية، بالإضافة إلى وزارة الزراعة والوكالة الوطنية للتخطيط التنموي. وسيقوم مسؤول المراقبة السياساتية بجمع المعلومات الصادرة عن البرنامج المرتبطة بالقضايا

السياسات ذات الصلة وإعداد خطة تنمية سياساتية ولائحة من القضايا التي تحتاج إلى رأي اللجنة التوجيهية الوطنية التخصصي. وسيتم تمويل التحليل والدراسات التي ستحتاجها اللجنة التوجيهية الوطنية من أجل تقديم الإرشاد السياسي وضمن إصدار السياسات الجديدة من مبادرة العمل السياسي. وستقوم الوكالة الوطنية للتخطيط التنموي بمتابعة كل طلب للتغيير السياسي المنبثق من تنفيذ البرنامج ومتابعته مع الوزارات والوكالات المعنية في اللجنة بدعم من مسؤول المراقبة السياساتية. وستقوم مديريات الزراعة باستضافة مكتب التسهيل على مستوى المقاطعة - الذي يتحمل مسؤوليات مشابهة بالإضافة إلى بناء القدرات والتنسيق والتواصل والأدوار الاستشارية - ومكتب إدارة المقاطعة المسؤول عن مهام مشابهة لتلك القائمة في الشرائح الحكومية الأعلى وأيضاً توريد دعم مباشر أكبر إلى المجتمعات وأصحاب الشأن الآخرين المشاركين في البرنامج. وسيتم التعاقد مع منظمة غير حكومية عريقة على أساس التسوق التنافسي للعمل في هذه المكاتب والتشارك في مسؤولية التنفيذ والإدارة بالإضافة إلى عضوية اللجنة التوجيهية الوطنية.

زاي - المبررات الاقتصادية

27 - سيكون للبرنامج أثر على أربعة مجالات رئيسية: (أ) زيادة الإنتاجية في الوقت الذي يبدأ المزارعون بمشروعات محاصيل جديدة أو مجموعة من المحاصيل؛ (ب) توسيع قاعدة الزبائن وإدارة صلبة للمخاطر ومنتجات إقراض للمصارف المشاركة من خلال مرفق إعادة التمويل الريفي؛ (ج) توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للمشروعات المحلية الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحالية والجديدة؛ (د) زيادة الإنتاجية وتراكم رأس المال البشري من خلال مرافق البنية التحتية بما في ذلك الطرق الزراعية، وطرق الوصول إلى الأسواق، ومرافق الري والمياه النظيفة.

28 - وسيكون لجميع نشاطات البرنامج استراتيجيات خروج واضحة وموثقة قبل البدء. وتعتبر الاستدامة في مصلحة الأفراد والمؤسسات المساهمة. وتعتمد المشاركة في البرنامج واستمرار نشاطاته على تعبئة الموارد المحلية والملكية. وضمن هذا الإطار، لا يعتمد الأفراد والمؤسسات المشاركة على الدعم المؤقت وإنما يحافظون على التركيز اللازم لتحقيق أهدافهم. وبالإضافة لذلك، ستكون غالبية النشاطات الممولة مرتبطة بوضوح بفرص السوق حتى قبل البدء بها. وعلى سبيل المثال، لن يكون هناك دعم لتحسين الإنتاج إلا إذا ظهر أن ذلك يقود إلى تحقيق فوائد مالية طويلة الأمد للمزارعين وروابطهم التجارية في حلقة القيمة. وبالإضافة لذلك، تبدأ عملية إشراك كيانات القطاع الخاص هذه عند التخطيط للنشاطات في بداية البرنامج مع إعداد استراتيجية واضحة لتولي القطاع الخاص أية نشاطات ضرورية طويلة الأمد.

حاء - المخاطر

29 - لا يؤدي التصميم المبكر للبرنامج إلى ظهور عنصر خطر على التنفيذ الناجح. إن المخاطر الرئيسية والإجراءات ذات الصلة المحددة لتخفيف المخاطر هي: (أ) ضعف قدرات بعض المناطق المنفذة (يتم تحييد هذا الخطر من خلال المساعدة التقنية الموفرة)؛ (ب) الدعم المؤقت في بعض الحالات للتوجهات التشاركية واستراتيجيات الخروج (يتم التخفيف بإشراك القطاع الخاص من البداية وضمن توقف المشاركة في البرنامج على الملكية المحلية وتعبئة الموارد)؛ (ج) قلة توفر الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بالحافز على العمل (يتم تحييده من خلال توفير التدريب

والتدريس الملموس قبل بدء الكادر بالعمل؛ (د) احتمال اتخاذ الطرق المختصرة في بناء القدرات (يتم تقادي ذلك من خلال عنصر يقوم بإدخال التدريب الفني ويحافظ على الروابط مع الجهات العاملة في مجرى الاقتصاد الرئيسي بعد تقوية عناصر رأس المال البشري والاجتماعي بشكل ملائم)؛ (هـ) صعوبات تطوير منتجات الإقراض المناسبة للمصارف والمقترضين (تعالج من خلال إدماج المدخلات الملموسة للمساعدة التقنية للمصارف المساهمة)؛ (و) انخفاض معدلات التسديد بسبب إخفاق المشروعات أو أسباب أخرى (يتم التحديد من خلال تطوير استراتيجيات أفضل لإدارة المخاطر من خلال نشاطات بناء القدرات)؛ (ز) محدودية قدرات المجتمعات على صياغة مشروعات البنية التحتية وتقديم طلبات التمويل والمساعدة في التنفيذ (تعالج من خلال إدماج مدخلات ملموسة لتدريب المجتمعات والكادر الفني للوكالات في التوجهات التشاركية)؛ (ح) الصيانة غير الملائمة للمرافق من قبل الوكالات والمجتمعات (يتم التحديد من خلال الاتفاقيات المحددة بين المجتمعات وإدارة البرنامج والنواحي الإدارية المشاركة ومستويات الحكومة الأعلى). ولا بد من الإشارة إلى أن الطبيعة الابتكارية للبرنامج تتطلب الدعم الفعال أثناء التنفيذ.

طاء - الأثر البيئي

30 - توصي مذكرة التدقيق والمراقبة البيئية بتصنيف البرنامج من الفئة باء. ومن المتوقع أن يكون للبرنامج أثر إيجابي على البيئة نتيجة للنشاطات المختلفة مثل تبني توجهات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه في إدارة الموارد الطبيعية المستدامة التي تستند إلى المجتمع المحلي، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وصون التربة، والتدقيق البيئي قبل اختيار مشروع بنية تحتية، وتدريب المجتمعات والكادر الفني للوكالات على رصد المؤشرات البيئية وأساليب الصون.

ياء - السمات الابتكارية

31 - لقد كان الهدف المشترك للعديد من المداخلات هو خلق النمو مع عدالة التوزيع، ولكن النتائج كانت مثيرة للتحديات في العديد من البيانات القطرية. ويتبع النموذج الذي يتبناه البرنامج سلسلة القيمة والعرض للإنتاج الزراعي ويضمن فعالية إدارة هذه السلسلة، ويستثمر في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي كمتطلب أساسي لتمكين الفقراء من الحصول على الفرص المتوفرة من خلال البرنامج للتقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى ضمان عدالة توزيع الفرص والفوائد. ويعتبر النموذج جديداً فيما يتعلق بالمبادرات الجارية في اندونيسيا للحد من الفقر. ولا توجد حالياً أية مبادرة تفرض شرط الاستدامة على كل استثمار وتطلب عدم تركيزه على أحد طرفي سلسلة القيمة دون الآخر. ولقد تمت إقامة روابط بأسلوب غير منظم أو من غير منظور منظم وغالباً بدون تركيز مستمر أثناء التنفيذ على مدى تحمل الروابط على البقاء بعد انتهاء التمويل. ويستثمر البرنامج كثيراً في طرفي سلسلة القيمة ويعالج القضايا الحيوية من أجل وصول الفقراء إلى السوق. وسيتفادى أيضاً خلق هياكل موازية كانت قد ظهرت في بعض الحالات لاسيما عند عقد شراكات متعددة الأطراف من أصحاب الشأن وعندما تطلب الابتكار مبادرات مؤسسية اعتبارية. وسيقوم بتقوية المؤسسات الخاصة والعامية والمدنية القائمة والروابط التي أسستها هذه المؤسسات. وسيقوم بدعم المؤسسات الجديدة فقط إذا ما ظهرت أثناء العمل مع أفقر الأسر. ولأن البرنامج يتبنى نهجاً برامجياً غير توصيفي يستند على الطلب فهو لا يختار النشاطات مسبقاً، وإنما يخلق الإطار العام الذي تستطيع المجتمعات من خلاله تحديد اقتراحاتها للاستثمار ويسمح لكيانات القطاع الخاص بالاستفادة من فرص العمل. ولا يقوم أيضاً باختيار المناطق الإدارية المشاركة، وإنما يسمح لها

بالمشاركة على أساس التزامها المثبت وملكيته إستراتيجية البرنامج وتوجهه. ويضمن البرنامج نتائج التغيير السياساتي في معايير التأهيل لحصول المناطق الإدارية على المساعدة، بما في ذلك النصوص المتعلقة بالالتزام بالعمل بالتوازي مع المنظمات غير الحكومية، وتمويل تكاليف التشغيل والصيانة لبعض مشروعات البنية التحتية، ونقل موارد البرنامج إلى مؤسسات المجتمع، والسماح بنشر وثائق البرنامج، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإدارة المالية، والاستجابة الفورية إلى طلبات التغيير السياساتي التي تتقدم بها المجتمعات الفقيرة. ويضمن البرنامج الحوافز للتغيير السياساتي في العديد من عناصره. ويروج علناً لتبني استراتيجية التنمية التشاركية التوافقية. وستضم عمليات الرصد والتقييم التشاركية أيضاً مبادرات التواصل التعاونية، حيث تكون الجهات المنفذة للبرنامج مسؤولة عن نشاطاتها أمام المجتمعات. إن بناء قدرات الجهات المنفذة من أجل التواصل بشكل مستمر حول نشاطات البرنامج سيجعل التدفق المنتظم للمعلومات ضمن البنية التنظيمية ممكناً. وستدعم مهارات التواصل الأفضل أيضاً عملية توثيق أثر التغيير السياساتي على أساس النتائج التجريبية والمعرفة المحسنة وتبادل الخبرات مع البرامج الأخرى وأصحاب الشأن.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

32 - تشكل اتفاقية التمويل بين حكومة جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

33 - وحكومة جمهورية إندونيسيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

35 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها اثنين وعشرين مليوناً وستمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (22 650 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 مارس/آذار 2015، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة إلى جمهورية إندونيسيا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وأربعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (340 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته".

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المتوقع تحقيقها خلال المفاوضات الخاصة باتفاقية التمويل

(لم يتم إنجاز المفاوضات بعد)

1 - ستعقد وزارة الزراعة ("الوزارة")، والحكومة الإقليمية، وحكومات المقاطعات المشاركة في الدولة المقترضة ("الحكومة") مذكرة تفاهم ("مذكرة التفاهم بشأن البرنامج")، تنص - فيما تنص عليه - على نظام الإدارة المالية، بما في ذلك إجراءات تفصيلية لصرف القرض والمنحة والسداد، وتدفق الأموال، وتشغيل الحساب الخاص وحساب المنحة المصرفي، والإفراج عن أموال البرنامج، والأموال الحكومية النظيرة، والتوريد، والتقارير المالية والمرحلية، ومراجعة الحسابات بموجب البرنامج، وغير ذلك من الأحكام التي تتفق عليها الحكومة والصندوق لتنفيذ البرنامج وفقاً لاتفاقية التمويل. ستقدم الحكومة مسودة لمذكرة التفاهم بشأن البرنامج إلى الصندوق للتعليق والموافقة عليها قبل توقيعها. ولا يجوز تعديل مذكرة التفاهم بشأن البرنامج أو تغييرها بأي وجه ذي شأن دون موافقة مسبقة من الصندوق.

2 - اختيار المنظمة غير الحكومية الرائدة. ستُختار المنظمة غير الحكومية الرائدة بعملية اختيار شفافة وبتفافية، وفقاً لإجراءات واختصاصات يوافق عليها الصندوق. وتشمل معايير الاختيار ما يلي: (أ) المركز القانوني للمنظمة؛ (ب) وجود مذكرة تأسيسية مع لوائح كافية؛ (ج) وجود مجلس إدارة مؤلف من أعضاء فنيين خبراء؛ (د) خبرة لا تقل عن سبع سنوات في إدارة عمليات ميدانية لمجتمعات ريفية فقيرة، وتعطى الأفضلية للمنظمات التي لديها خبرة في مقاطعة سولاويزي الوسطى؛ (هـ) خبرة سابقة في التعاون مع جهات مانحة دولية؛ (و) معرفة وفهم للمفاهيم التي يقوم عليها البرنامج وخبرة في التنمية الزراعية؛ (ز) أن تكون غير سياسية وبدون أي انتماء ديني أو تحيز ضد العمل مع أي شخص أو مؤسسة؛ (ح) وجود نظم صحيحة إدارية ومالية ولمراجعة الحسابات؛ (ط) استعداد للعمل بتعاون وثيق مع الحكومة؛ (ي) قدرة وخبرة ميدانية في منهجيات تشاركية حساسة للتمايز بين الجنسين، لتمكين المجتمعات المحلية على مستوى القرية.

3 - ممارسات مكافحة الآفات. ستضمن الحكومة، كجزء من المحافظة على ممارسات بيئية سليمة كما يطلب الصندوق، أن يكون لدى كل الوكالات المنفذة للبرنامج ممارسات ملائمة لمكافحة الآفات، وتحقيقاً لهذه الغاية ستضمن الحكومة ألا يكون من بين المبيدات المستخدمة بموجب البرنامج أي مبيد ممنوع من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

4 - مسؤوليات المنظمة غير الحكومية الرائدة. ستعمل المنظمة غير الحكومية الرائدة كشريك مع الحكومة على مختلف مستويات تنفيذ البرنامج، وستضع موظفين لها في مختلف وحدات/مكاتب التنفيذ، وستقدم تدريباً للموظفين والمجتمعات المحلية، وستنشر 150 فريق تيسير قروياً.

5 - تحدد الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لصرف الأموال من القرض والمنح:

الملحق

- (أ) لا يُسحب أي مبلغ لنفقاتٍ بموجب البرنامج لأي سنة مالية حتى تقدّم خطة العمل/الميزانية السنوية لتلك السنة إلى الصندوق ويوافق عليها.
- (ب) لا يُسحب أي مبلغ لنفقاتٍ بموجب البرنامج حتى توقعَ مذكرة التفاهم بشأن البرنامج من قبل الوزارة، والحكومة الإقليمية وحكومات المقاطعات المشاركة للسنة الأولى من سنوات البرنامج.
- (ج) لا يُسحب أي مبلغ لنفقاتٍ على المساعدة الفنية الدولية والمحلية أو مقدمي خدمات حتى توقع الحكومة حسب الأصول عقداً للحصول على خدمات المنظمة غير الحكومية الرائدة.
- (د) لا يُسحب أي مبلغ لنفقاتٍ بشأن اعتمادات تراكمية حتى يوافق الصندوق على الاتفاقية الفرعية الرائدة المبرمة بين الحكومة والمؤسسة المالية التي ستنفذ عنصر التمويل الريفي الفرعي من عنصر تنمية المشاريع الريفية المستدامة، وحتى يتسلم الصندوق نسخة موقعة من الاتفاق.

6 - تحدد العناصر التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لتفعيل اتفاق التمويل:

- (أ) أن تكون الوزارة قد أنشأت مكتب البرنامج الوطني حسب الأصول؛
- (ب) أن تكون دائرة الزراعة الإقليمية قد أنشأت مكتب التنسيق الإقليمي حسب الأصول؛
- (ج) أن يكون الصندوق قد وافق حسب الأصول على دليل تنفيذ البرنامج؛
- (د) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص وحساب المنحة المصرفي على الوجه الصحيح؛
- (هـ) أن تكون الحكومة والصندوق قد اتفقا على المؤسسة المالية التي ستنفذ عنصر التمويل الريفي، الفرعي، من عنصر تطوير المشاريع الريفية بصورة مستدامة؛
- (و) أن تكون اتفاقية التمويل قد وُقعت حسب الأصول وأن يكون توقيع الحكومة لها وأداؤها قد أذن بهما وصُدّقَ عليهما حسب الأصول بكل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛
- (ز) أن يكون الصندوق قد تلقى رأياً قانونياً صادراً عن وزير القانون وحقوق الإنسان في الحكومة، ومقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

INDONESIA

Land area (km² thousand) 2002 1/	18 112	GNI per capita (USD) 2002 1/	710
Total population (million) 2002 1/	212	GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	2
Population density (people per km²) 2002 1/	117	Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	12
Local currency	Rupiah (IDR)	Exchange rate: USD 1 =	IDR 0.112
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	1.3	GDP (USD million) 2002 1/	172 911
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	20	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1982-1992	6.9
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	7	1992-2002	2.5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	32	Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	67	% agriculture	18
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	44
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	25
Total labour force (million) 2002 1/	104	% services	38
Female labour force as % of total 2002 1/	41	Consumption 2002 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	8
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	111 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	71
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	12	Gross domestic savings (as % of GDP)	21
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita	n/a	Merchandise exports 2002 1/	57 130
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	n/a	Merchandise imports 2002 1/	31 288
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	26 a/	Balance of merchandise trade	25 842
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	2 a/	before official transfers 2002 1/	5 569
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a	after official transfers 2002 1/	7 823
Population using improved water sources (%) 2002 3/	78 a/	Foreign direct investment, net 2002 1/	145
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	80-94	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	55 a/	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-1 a/
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	25
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	11	Total external debt (USD million) 2002 1/	132 208
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	1 231 a/	Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	80
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	124	Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	25
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	4 171	Lending interest rate (%) 2002 1/	19
Land Use		Deposit interest rate (%) 2002 1/	16
Arable land as % of land area 2002 1/	11 a/		
Forest area as % of total land area 2002 1/	58 a/		
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	14 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2004

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN INDONESIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
Smallholder Cattle Development Project	IFAD	World Bank: IBRD	I	06 May 80	01 Oct 80	31 Mar 87	L - I - 35 - ID	SDR	20 800 000	99.33%
Sulawesi Paddy Land Development Project	IFAD	AsDB	HC	08 Sep 81	29 Sep 82	31 Dec 90	L - I - 74 - ID	SDR	30 050 000	78.79%
Seventeenth Irrigation (East Java Province) Project	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	31 Mar 82	15 Dec 82	31 Mar 89	L - I - 94 - ID	SDR	21 800 000	100%
Second Smallholder Cattle Development Project	IFAD	World Bank: IBRD	I	05 Sep 85	15 Apr 86	31 Mar 94	L - I - 171 - ID	SDR	11 600 000	81.46%
Income-Generating Project for Marginal Farmers and Landless	IFAD	UNOPS	I	03 Dec 87	18 Jun 88	30 Jun 98	L - I - 215 - ID	SDR	10 600 000	94.40%
East Java Rainfed Agriculture Project	IFAD	AsDB		19 Apr 90	09 Oct 90	31 Mar 99	G - I - 502 - ID	USD	22 000	99.14%
East Java Rainfed Agriculture Project	IFAD	AsDB	I	19 Apr 90	09 Oct 90	31 Mar 99	L - I - 255 - ID	SDR	15 400 000	79.46%
South Sumatra Smallholder Tree Crops Development Project	IFAD	AsDB	I	14 Apr 92	29 Sep 92	15 Mar 99	L - I - 301 - ID	SDR	14 450 000	30.83%
Eastern Islands Smallholder Cashew Development Project	IFAD	UNOPS	I	19 Apr 94	29 Jul 94	30 Sep 02	L - I - 350 - ID	SDR	18 450 000	56.66%
Eastern Islands Smallholder Farming Systems and Livestock Development Project	IFAD	UNOPS		06 Dec 95	22 Mar 96	31 Mar 04	G - I - 25 - ID	USD	100 000	34.93%
Eastern Islands Smallholder Farming Systems and Livestock Development Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	22 Mar 96	31 Mar 04	L - I - 396 - ID	SDR	12 050 000	39.81%
P4K - Phase III	AsDB	AsDB	I	04 Dec 97	09 Jul 98	30 Sep 05	L - I - 458 - ID	SDR	18 250 000	69.07%
Post-Crisis Programme for Participatory Integrated Development in Rainfed Areas	IFAD	IFAD		04 May 00	31 Jan 01	30 Sep 09	G - I - 99 - ID	USD	60 000	99.37%
Post-Crisis Programme for Participatory Integrated Development in Rainfed Areas	IFAD	IFAD	HC	04 May 00	31 Jan 01	30 Sep 09	L - I - 539 - ID	SDR	17 500 000	14.75%
East Kalimantan Local Communities Empowerment Programme	IFAD	UNOPS		11 Dec 02	02 Jun 03		G - I - 155 - ID	USD	100 000	73%
East Kalimantan Local Communities Empowerment Programme	IFAD	UNOPS	HC	11 Dec 02	Not effective		L - I - 601 - ID	SDR	15 100 000	

HC = highly concessional; I = intermediate

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
GOAL			
Increased and rising incomes and improved livelihood conditions for disadvantaged rural people in upland, lowland and coastal areas of Central Sulawesi	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of HHs (HHs) with improvement in household assets ownership index, based on additional assets (productive assets, bikes, radios, improved housing, tin roofs, etc.) 2. Reduction in the prevalence of child malnutrition (weight for age) 3. Number of HHs that have improved food security (e.g. reduction in length of lean/hungry season, increased number of meals a day) 	Completion assessment, National statistics surveys, District statistics and surveys, Programme's Progress Reports, Auditor's Reports,	Every Programme investment choice is market-led. Implementation focus is maintained on community empowerment No major natural or man-made calamity occurs
OBJECTIVE			
Sustained growth of rural economic activity for male and female residents of marginalized rural communities in Central Sulawesi	<ol style="list-style-type: none"> 1. Levels of HH income and income growth rate 2. Number of poor people, disaggregated by gender 3. Number of HHs with safe water 4. Number of HH with road access to markets 5. Number of projects where new/changed pro-poor legislation or regulations are enforced at the local or national levels 	Completion assessment, National statistics surveys, District statistics surveys, Programme's Progress Reports, Auditor's Reports,	National and provincial economic policies remain positive GOI's decentralisation programme continues successfully Province and District legislature support Programme's principles and strategy
SUB-OBJECTIVES			
Component 1: Sustainable Rural Enterprise Development			
Rural men and women empowered to use financial, technical, market and government services for advancement of their economic well-being.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Amount of local resources leveraged by the Programme 2. Number of contracts between mainstream economic agents and village enterprise groups and individuals 3. Number of new clients for banks 4. Number of new jobs created 	Completion assessment, National statistics surveys, District statistics surveys, Programme's Progress Reports, MTR Report and MT Assessment Report, Supervision Reports,	Public, private and civil sector institutions involved in the programme have ownership of the proposed Programme model and maintain commitment to its goal.
Sub Component 1: Community Empowerment			
Rural men and women empowered to plan, implement and manage investments and activities at community level	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of groups with women and poorest HHs as leaders 2. Number of village AWPBs included in local government plans 3. % decrease of number of conflicts reported by village formal and informal institutions. 4. % decrease of forest encroachment cases 	Programme Progress Reports, District plans, Facilitator reports / case study reports, Facilitator reports / case study reports, MTR Report and MT Assessment Report, MT Assessment, PODES (Village Potential Statistics)	Implementers follow components' implementation sequence (i.e. community capacity building takes place before establishing linkages with mainstream economic institutions and promoting adoption of improved technologies) Enabling policies are issued and implemented

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Sub Component 1. 2: Financial Services and Entrepreneurship Development			
Lending products of and available funds from commercial and rural banks and finance companies meeting the needs of micro, small and medium enterprises (MSMEs) for working capital and investment.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of incremental MSMEs accessing loans from participating banks 2. Number of Savings and Credit Groups accessing loans from participating banks 3. % increase of participating banks' lending for investments in agriculture related activities. 	Rural Re-Finance Facility (RRF) reports, Participating bank reports / case studies, Programme Progress Reports, MTR Report and MT Assessment Report, Supervision Reports	New lending products are suitable to demand. Risk management strategies effectively implemented
Sub Component 1.3 Sustainable Rural Production and Value Chain Initiatives			
Farmers and fishermen in marginal communities with sustainable access to appropriate technology, management skills and private sector entities operating in the rural supply chain for goods and services.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of new enterprises operating after three years 2. Number of jobs generated by small and medium enterprises 3. Number of HHs provided with long-term security of tenure of natural resources, including land and water 4. Ha of common property resources (under improved management practices) 5. Ha of rehabilitated land redistributed to landless households 6. Number of Appropriate Rural Technology Training Teams (ART3) financed by private entities (including farmers) 7. Number of established business advisory services 8. Trends in area of land classified as critical; 9. Trends in groundwater quality; 10. Trends in the degree of marine degradation due to improper fishing practices. 	Extension services reports, Mid term review / completion surveys / case studies, Programme Progress Reports, MTR Report and MT Assessment Report, Supervision Reports	Only market-led and environmentally sustainable investments are supported by the Programme
Component 2. Rural Infrastructure Development			
Well planned and managed public facilities enabling the men and women of poor rural communities access to mainstream markets, production opportunities and utilities.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Adequate O&M funds mobilised by communities and local governments. 2. Incremental income generated by infrastructure availability 3. % decrease of incidence of waterborne diseases 	Programme Progress Reports, Facilitator reports / case study reports, Facilitators' reports / case study reports, District and provincial statistics,	Agreements between communities and Programme management on infrastructure development works, including responsibilities for O&M finalised and acted upon.
Sub-Component 2.1: Community Investment Management Development			
Communities and technical agencies skilled in selecting, planning and managing infrastructure projects	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of proposals for infrastructure investment presented by communities on time and technically considered as valid and environmentally sound. 2. Number of proposals for infrastructure development that derived from the expressed priorities of the poorest HHs. 3. Trend on time required for technical and environmental screening of communities proposals 	Programme Progress Reports, District plans, Facilitator reports / case study reports, Facilitator reports / case study reports, Auditor's Reports,	Quality training provided by the participatory approaches consultant and training by rural infrastructure specialist on environmentally sound construction.
Sub-Component 2.2. Community Infrastructure Funds			
Infrastructure meeting the needs of rural communities for access to the mainstream economy, for raised well being and for production	<ol style="list-style-type: none"> 1. Disbursement rate of loan funds related to infrastructure investments category 	IFAD Loan and Grant System reports	Annual Government Budget disbursed on time. Successful implementation of participatory processes of investment identification
Component 3 Programme Management and Institutional Development.			

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Effective and flexible programme management, providing enhancements to existing rural institutions through engagement and operational support.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Quality and timely submission of M&E/RIM reports 2. Participation of at least 75% of the heads of government agencies working with the rural poor and at least the heads of District Parliamentary Economic Commissions participating in semi annual public workshops presenting progress of the Programme 3. Number of policies drafted by the National Steering Committee and implemented throughout the IFAD-supported Country Programme target areas. 	Progress Reports, Supervision Reports, Auditor's Report and Financial Statements, Newspapers, local NGOs' networks, AWPBs, Banks' Reports, Reports of the Chambers of Commerce, Local Statistical Data	GOI maintains commitment to the principles inspiring the Programme. Legislatures at provincial and district level are effectively involved. Communication strategy of the Programme is effective. M&E/RIM system functions well. Commitment of Inspectorate General of MOA and BKPN (government's auditing agencies) to participate in joint reviews with the Programme's independent auditor.
Sub Component 3.1 Government Facilitation and Supervision			
Government institutions capable of playing the enablers of rural poverty reduction and development.	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of articles and public events in which local grassroots based NGOs praise the government for the transparent implementation of the Programme 2. Regular publication on local newspapers and the Programme's website of auditor's reports, financial statements, tender awards, progress reports and AWPBs. 3. Number of linkages between poor communities and mainstream economic agents (banks, agribusiness enterprises etc.) 	Progress Reports, Supervision Reports, Auditor's Report and Financial Statements, Newspapers, local NGOs' networks, AWPBs, Banks' Reports, Reports of the Chambers of Commerce, Local Statistical Data	Overheads are kept to the minimum. Communication strategy is well conceived and implemented. Auditor's reports record unqualified opinions. Implementers maintain their facilitation role, away from direct implementation.
Sub Component 3.2 Policy Action Initiative			
District, Provincial and national policies favouring projects and programmes for reduction of poverty in disadvantaged areas	1. Number of policies drafted by the National Steering Committee and implemented throughout the IFAD-supported Country Programme target areas.	Policy Action Initiative progress reports Expenditure claims submitted by BAPPENAS	National Steering Committee for all IFAD supported programmes/projects functions well
Sub Component 3.3 Monitoring and Evaluation			
Data collection and assessment services providing timely feedback on programme implementation and impact	<ol style="list-style-type: none"> 1. Quality and timely submission of M&E/RIM reports 2. Programme external stakeholders know the Programme and its progress. 	Progress Reports, Newspapers, local NGOs and ODA agencies' networks,	Implementers maintain focus on effective M&E/RIM system establishment and communicating the Programme to broader public audience.

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
OUTPUTS			
Component 1 Sustainable Rural Enterprise Development			
Sub Component 1.1 Community Empowerment			
Village institutions skilled in participatory planning and management Formation and functioning of new village enterprise groups and individuals. Income generating activities for poorest HHs	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of groups operational/functional, by type 2. Number of women and poorest HHs on community management committees 3. Number of village plans completed on time 4. Number of group and individual enterprises started 5. Number of income-generating activities started 6. Number of community management groups formed/strengthened 7. Number of people belonging to groups, by type of group 8. Number of groups with women in leadership positions 9. Number of community projects implemented (by type) 	Programme Progress Reports, District plans, Facilitator reports / case study reports, MTR and MT Assessment Reports.,	Quality TOT undertaken throughout the Programme. Qualified village facilitators/consultants are recruited Regular supervision and mentoring
Sub Component 1.2 Financial Services and Entrepreneurship Development			
Village new enterprise organizations skilled in planning and management; Strengthened village enterprise groups; Credit facilities for enterprise owners, including Savings and Credit Groups (SCGs)	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of active savers (disaggregated by gender) 2. Value of savings mobilized (by gender) 3. Number of active borrowers (disaggregated by gender) 4. Value of gross loan portfolio (loans outstanding – loans written off) (disaggregated by gender) 5. Value of re-financing of loans by participating banks 6. Value of re-financing loans repaid to RRF 7. Array of new lending products introduced 8. Credit extended by each new lending product 9. Number and value of loans to market intermediaries 10. Value of loans to market intermediaries repaid 11. Number and value of loans for small enterprises 12. Value of loans for small enterprises repaid 13. Savings accumulated by groups 14. Number and value of bank loans through groups 15. Value of bank loans through groups repaid 16. % increase of bank clients 17. % increase of bank poor clients in respect to the better off ones 18. % increase of bank profit 19. % of bank portfolio at risk (outstanding balance of overdue loans) 20. % of bank operational self-sufficiency 21. % of bank operating cost/loan portfolio 	Baseline Survey Report (for before and after comparisons). MT Assessment Report, MTR Report, Programme Progress Reports, District plans, Facilitator reports / case study reports, Banks Progress Reports, Bank Indonesia Progress Reports,	Facilitators/Trainers are constantly trained as planned. Regular supervision of Bank Indonesia of participating banks' operations Policy advice and drafting by NSC and RRF advisory committee All progress reports are of good quality and shared.
Sub Component 1.3: Sustainable Rural Production and Value Chain Initiatives			
Improved farm production techniques; Improved natural resource management. Pilot tests in applied technology and community led natural resource management (including expanded	<ol style="list-style-type: none"> 1. Ha of incremental crops grown (cereals, forage, fruit, legumes, vegetables, roots and tubers) 2. Number of fisherfolk trained in new technologies 3. Number of persons trained, by gender and sector 4. Number of farmers using purchased inputs 5. Number of farmers participating in research trials 6. Number of demonstrations held on farmers' land 	Progress Reports, Supervision Reports, Local Statistical Data, Extensionists/Trainers reports, Case Studies, MTR Report and MT Assessment Report, Completion assessment	Market-led investment choices Enabling policies are issued/implemented Effective coordination among implementers

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
access to land through rehabilitation of degraded land) are applied	7. Number of people accessing technical advisory services facilitated by project 8. Number of research-for-development extension /dissemination events attended by target HHs 9. Number of landless HHs with now access to land 10. Number of Community natural resource management plans 11. Number of these plans submitted to District Governments for recognition		
Component 2 Rural Infrastructure Development			
Sub-Component 2.1 Community Investment Management			
Improved project selection and management approaches Improved construction supervision approaches	1. % of days of water delivery/required 2. Number of HHs served by wells 3. Number of functioning infrastructure 4. Number of farmers with secure access to irrigation water	Progress Reports, Supervision Reports, Local Statistical Data, MTR Report and MT Assessment Report, Completion assessment	Public Works Dept. familiarised and comfortable with poor communities' decision making role Public Works Dept screens proposals quickly
Sub Component 2.2: Community Infrastructure Funds			
Increased number of access roads and increased availability of clean water supply facilities, increased availability of village irrigation facilities, increased availability of electricity supply facilities, miscellaneous infrastructure facilities including markets.	1. Ha of irrigation schemes rehabilitated/constructed 2. Number of farmers working on rehabilitated/new schemes 3. Number of user groups formed 4. Km of roads constructed/rehabilitated 5. Number of market centres constructed 6. Number and length of links constructed 7. Number of HHs served by new access links 8. Number of water supply systems constructed 9. Number of HHs supplied with clean water 10. Number and area of schemes in operation 11. Length of extensions constructed 12. Number of HHs served 13. Facilities constructed	District plans and progress reports, Completion surveys / case studies, Programme Progress Reports, MTR Report and MT Assessment Report, Supervision Reports,	Community investment proposals and government budgets approved and funds disbursed on time. Agreements between communities and Programme management on infrastructure development works, including responsibilities for O&M finalised and acted upon.
Component 3: Programme Management and Institutional Development			
Sub Component 3.1 Government Facilitation and Supervision			
Government institutions capable of playing the enablers of rural poverty reduction and development.	1. Number of linkages established between target communities and mainstream economic agents 2. AWPBs are clearly outlined and with cost break down and narrative description indicating with precision desired outcomes and required investments. 3. All financial, impact, physical progress reports, auditor's reports and budget are published on the local newspaper and discussed in public. 4. Civil society and target group's representatives are regularly invited to be member of committees evaluating the bids for contract awards.	Progress Reports, Supervision Reports, Auditor's Report and Financial Statements, Newspapers, local NGOs' networks, AWPBs, Banks' Reports, Reports of the Chambers of Commerce, Local Statistical Data	GOI maintains commitment to the principles inspiring the Programme. Qualified Lead NGO is selected. Communications strategy is effective. M&E/RIM system functions well.
Sub Component 3.2 Policy Action Initiative			
Pro-poor policies enacted	1. Number of policies drafted by the National Steering Committee	Policy Action Initiative progress reports	National Steering

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
	and implemented throughout the IFAD-supported Country Programme target areas.	Expenditure claims submitted by BAPPENAS	Committee for all IFAD supported programmes/projects functions well
Sub Component 3.3 Monitoring and Evaluation			
M&E/RIMS reports are of good quality, used as management tools, shared throughout the various levels of implementation and submitted on time.	<ol style="list-style-type: none"> Participatory M&E reports by communities included in Progress Reports Data collection on all key impact indicators; impact is well documented. Feedback from Programme external stakeholders on knowledge about the Programme and its progress 	Progress Reports, Newspapers, local NGOs and ODA agencies' networks.	Implementers maintain focus on effective M&E/RIM system establishment and communicating the Programme to broader public audience.

ACTIVITIES			
Activities for Output	Key Inputs	Costs	Assumptions
Sub-Component 1.1 Community Empowerment			
<p>Training of village institutions in participatory planning and management</p> <p>Establishment of new village enterprise groups and individual enterprises.</p> <p>Training of existing and new enterprises</p> <p>Income generating activities for poorest HHs</p>	<p><i>Establishment of facilitator services:</i> Recruit 304 facilitators; 45 supervisors; Procure 47 motorcycles; Organise 7 initial training courses and 7 refresher courses for facilitators; Organise 161 exposure visits for facilitators and supervisors;</p> <p><i>Village Institutions' Capacity Development; Including the Interests of the Poor and Public Sector Outreach:</i> Organise 150 introductory workshops; organise 300 village survey/PRA for baseline and impact assessment; organise 900 AWPBs formulation workshops; develop training manuals and materials; organise 900 training events for the poorest households; develop appropriate materials for them; organise 900 information disseminations events; organise 600 training courses and 300 exposure visits for local government staff; develop materials for their training; organise 600 training courses for village institution leaders; recruit 900 person days of specialised training.</p> <p><i>Strengthening Economic Management Capacity; Public Sector Programme Management:</i> Organise 150 introductory workshops; organise 900 organisation and management workshops; organise 300 exposure visits for local government; develop materials</p> <p><i>Private Sector Outreach:</i> Undertake 600 studies for economic opportunities (incl. market studies); develop training/extension material; organise 600 business planning and management workshops; recruit 20 person day of specialist consultancy;</p> <p><i>Including the Interests of the Poor:</i> procure three months of consultancy services on assessment of economic opportunities; organise 600 mentoring events for small groups; develop training materials; organise 600 workshops and recruit 900 person days of consultancy services.</p>	<p>Establishment of facilitator services: 1.158 million USD</p> <p>Village Institution Capacity Development: 159,000 USD</p> <p>Strengthening Economic Management Capacity: 201,100 USD</p> <p>Total incl. rec. costs: 1.791 million USD</p>	<p>Quality TOT undertaken throughout the Programme. Qualified village facilitators/consultants are recruited</p> <p>Regular supervision and mentoring</p>
Sub-Component 1.2 Rural Finance			

ACTIVITIES			
Activities for Output	Key Inputs	Costs	Assumptions
Establishment of Rural Re-Finance Facility Development of lending Products Credit for Enterprises and Savings and Credit Groups	Recruit a RRF manager and an assistant Manager, a secretary and purchase office equipment Recruit a banking consultants of 8 months; organise 12 workshops for the socialisation of the RRF;	Establishment of the RRF: 92,200 USD Development of Lending Products: 211,900 USD Credit: 15 million USD Total 15.332 million USD	High quality consultancy services procured
Sub-Component 1.3 Sustainable Rural Production and Value Chain Initiatives			
Commercial integration of Rural Enterprises Formation of Agribusiness Council Formulation of Subsector Commercialisation strategies Test Innovative Commercial Strategies Improve rural enterprise productivity through extension outreach, technical innovations and support to commercial seed enterprises Capacity building for Service Providers Compilation of Register of Service Providers Improve natural resource management through land care pilot test, village land tenure mapping, eco production pilot	Recruit two consultants for the agribusiness inventory and for the development of commercialisation strategies; organise a workshop to launch the agribusiness council; organise strategy testing through selected enterprises; recruit 216 extensionists for the Appropriate Rural Technology Training Teams; organise 900 farmers' training sessions; develop a training manual and organise farmers to farmers training sessions and exchange visits; organise mobilisation of 108 months of Training of Trainers; recruit a consultant for preparation of technical innovations manuals; organise a 5 months period of consultancy services for initiation of commercial seed enterprises; recruit (i) a consultant for the compilation of the register of service providers; (ii) a consultant adviser for the training of business service providers; (iii) 4 consultants for land care; village land tenure mapping; eco accreditation training initiatives; as well as (iv) consultants for 216 assignments as technical service providers and 216 assignments as business development service providers	Commercial Integration of Rural Enterprises: 140,444 USD Improve Rural Enterprise Productivity: 1.786 million USD Improve Capacity Building for Service Providers: 77,000 USD Improve natural resource management: 2054 million USD Total 2.734 million USD	High quality consultancy services procured
Sub-Components 2.1 and 2.2 Community Investment Management and Community Infrastructure Funds			
Improvement to Project selection and Management Approaches Improvement to project supervision approaches Provision of funds for access roads, cleaner supply facilities, village irrigation and other miscellaneous infrastructure Survey and design for infrastructure projects Grant agreements with communities are established and funds transferred to the communities.	Procurement of 8 month consultancy services from a participatory approaches consultant and organisation of 168 training sessions on participatory approaches to investment identification and management. Training on book-keeping and financial management for community institutions as well as on technically including environmentally sound specifications of infrastructure schemes.	Community Investment Management: Total 137,500 USD Community Infrastructure Funds: 12.583 million USD	Successful adoption of participatory approaches to project identification and management
Sub-Components 3.1 and 3.2 Government Facilities and Supervision; Policy Action Initiative			
Government facilities are procured; implementation and supervision capacity is strengthened at all levels; policy drafting and issuance	<i>Central Government:</i> Recruitment of a policy monitoring officer, a finance officer, a monitoring and evaluation officer and a communications officer plus procurement of office equipment and transportation means. Policy studies are undertaken under the aegis of the National Development Planning Agency (BAPPENAS). <i>Provincial Government:</i> Recruitment of a Lead NGO and local NGOs/service providers for each district including a Provincial Deputy Facilitator, an Accountant, a Community Development	National Programme Coordination Office: 666,300 USD National Development Planning Office (Policy Action Initiative): 0.5 million USD Provincial Facilitation Office: 414,700 USD Provincial Development Planning Office: 47,900 USD District Management Office: 1.056 million USD District Planning and Operations: 490,900 USD	Procurement of goods and services takes place according to IFAD procurement guidelines.

ACTIVITIES			
Activities for Output	Key Inputs	Costs	Assumptions
	Officer, a Rural Infrastructure Officer, and a Rural Enterprise Specialist plus procurement of office equipment and transportation means <i>District Government:</i> Recruitment through the PFO of a district facilitator, plus purchase of vehicles and office equipment.		
Sub-Component 3.3 Monitoring and Evaluation/ Results and Impact Management			
Staff is trained in M&E/RIMS	Organise 36 training courses and recruit 16 consultants specialised in M&E; conduct 3 household surveys, one as a baseline studies, two for impact monitoring and assessment; conduct completion assessment and 9 case studies per district.	Monitoring and Evaluation: 283,900 USD	M&E/RIMS is used as a management tool and therefore placed at the centre of implementers' attention

ORGANIGRAMME

